هوامش

ayoobi99@gmail.com
عبدالله الأيوبي

روسيا والصين من الشراكة إلى التحالف

أحدثت زيارة الزعيم الصيني شي جين بينغ الأخيرة إلى روسيا، وهي الزيارة الخارجية الأولى له بعد انتخابه لولاية رئاسية ثالثة، والتصريحات التي صدرت عن الزعيمين الصيني والروسي فلاديمير بوتين فيما يتعلق بالطبيعة الاستراتيجية لعلاقات بلديهما، ردود أفعال متباينة لدى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل السياسة الغربية الهادفة إلى عزل روسيا الاتحادية وتدمير اقتصادها عن طريق العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة والتي فرضتها هذه الدول بعد إطلاق روسيا العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا في شهر فبراير من العام الماضي، فالعواصم الغربية وواشنطن تتحسب وتتوجس من طبيعة التحالف الاستراتيجي الذي أعلنت عنه موسكو وبكين، وهو التحالف الأول من نوعه بين الدولتين اللتين عملت واشنطن على مدى عدة عقود لإبعادهما عن بعضهما البعض، خاصة إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

ما سميت بـ«سياسة كرة الطاولة» مع الصين التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي الراحل ريتشارد نيكسون بقيادة وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر والذي كان حينها يشغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس في فترة السبعينيات من القرن الماضي، لم يعد لها وجود في قاموس الإدارات الأمريكية، خاصة بعد انتهاء ما يعرف بالحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي السابق، حيث حولت الإدارات الأمريكية الاهتمام نحو الصين التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية، التحدي الاستراتيجي الأكبر، خاصة مع تطورها الاقتصادي الهائل وترشحها لإزاحة أمريكا عن الصدارة الاقتصادية العالمية.

فالولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، وبدلا من مواصلة سياسة إبعاد الصين عن روسيا، انتهجت سياسة أخرى، خاطئة بكل المقاييس، خاصة فيما يتعلق بالموقف من جزيرة تايوان الصينية، وهي السياسة التي تتناقض مع الاعتراف الأمريكي بمبدأ الصين الواحدة، ثم جاءت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ولجوء العواصم الغربية وواشنطن إلى سلاح العقوبات والعزل السياسي تجاه روسيا، ومحاولة الضغط على بكين للابتعاد عن روسيا.

كل ذلك جعل القادة الصينيين يتمعنون جيدا في مستقبل ما بعد انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية والنتائج التي سوف تتمخض عنها، فهؤلاء باتوا على قناعة تامة من أن سياسة التطويق وإعاقة تقدم الصين، أصبحت هي السياسة الواضحة وشبه الثابتة للإدارة الأمريكية، وهناك الكثير من المؤشرات والدلائل التي تجعل القادة الصينيين على قناعة من ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر، تحالف «أوكوس» الذي يضم كلا من أمريكا وبريطانيا وأستراليا، هذا التحالف تعتبره الصين موجها ضدها إلى جانب استمرار واشنطن في تعزيز القوة العسكرية لجزيرة تايوان الصينية وتغذيتها للنزعة الانفصالية للقيادة التايوانية.

في وداعه لمضيفه الزعيم الروسي فلاديمير بوتين، قال الزعيم الصيني وهو يصافح: «الآن، هناك تغييرات لم تحدث منذ ١٠٠ عام، عندما نكون معًا، نقود هذه التغييرات»، هذه الكلمات لها معنى استراتيجي بعيد المدى، ويعكس حقيقة التغيرات التي طرأت على العلاقات الصينية الروسية، ومدى حاجة الجانبين إلى تعزيزها، وربما تحويلها إلى درجة التحالف على مختلف الأصعدة، بما في ذلك العسكرية، حيث تشعر العاصمتان أنهما مستهدفتان، اقتصاديا وعسكريا، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وبالتالي فإن تحالفهما يعزز من قدراتهما لمواجهة هذا الاستهداف.

وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر وصف الصين بأنها «أكبر مشكلة للولايات المتحدة والعالم بأسره بسبب ضخامة القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وبشكل يفوق بشدة حالة الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان قوة عسكرية فقط، ولم يصل إلى القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي وصلت إليها الصين»، فهذه حقيقة دامغة تدركها الولايات المتحدة وحلفاؤها، فإذا ما أضيف إلى هذه القدرات الصينية المتنوعة، تلك القدرات الروسية العسكرية الهائلة، فإن حجم التحدي بالنسبة إلى واشنطن والعواصم الغربية سيكون عظيما ومعقدا.

فإذا كانت «سياسة كرة الطاولة» نجحت في إعاقة إقامة علاقات شراكة وثيقة بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي السابق، (الخلاف الأيديولوجي لعب دورا في نجاح تلك السياسة)، إذا كانت «سياسة تنس الطاولة» جلبت ثمارا طيبة للسياسة الاستراتيجية الأمريكية، فإن سياسة الاحتواء والتطويق وعرقلة التقارب الصيني الروسي، هي الأخرى جلبت منافع ثمينة، لكن هذه المنافع لم تذهب إلى الخزينة السياسية الأمريكية، وإنما إلى خزينتي موسكو وبكين، حيث عجلت هذه السياسة من خطوات التقارب والشراكة الاستراتيجية بين العاصمتين، وهي كلها عوامل تهيئ الأرضية الصالحة لقيام تحالف بينهما على مختلف الأصعدة.

قراءة في خصوصية العلاقات الهندية - الخليجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد «الهند»، من أكثر الدول النامية قربًا من دول الخليج من الناحية الجغرافية، والتاريخية، والثقافية لأجيال طويلة ممتدة. وفي الوقت الحالي، تمثل العمالة الهندية الجزء الأكبر من العمالة الوافدة في الخليج، حيث تبلغ حوالي ٩ ملايين شخص، تبلغ تحويلاتهم نحو ٨٩ مليار دولار سنويًا، أي ما يزيد على ٦٥٪ من تحويلات العاملين الواردة إلى الهند من كل بلدان العالم. ولا شك أن هذا الرقم يمثل نسبة كبيرة من تعداد سكان دول الخليج نحو ٢٠٪ تقريبا. من جانبها، أتاحت دول الخليج لهذه العمالة حرية إقامة معابدهم وجمعياتهم، فيما يتميز الهنود بالتواصل مع محيطهم الاجتماعي، ولا يميلون إلى العزلة، ولهذا تتواصل الثقافة الهندية مع العربية.

وعلى الرغم من عدد سكان الهند الكبير البالغ ١,٤٠ مليار نسمة، والذي أصبح يتجاوز عدد سكان الصين، وبرغم ارتفاع نسبة الفقر فيها، حيث يبلغ عدد من يعيشون في فقر مدقع ٣٦٠ مليون نسمة، فيما تشير تقديرات إلى أن ما يقرب من ٧٧٪ من سكانها هم دون خط الفقر؛ إلا أنها تظل من أهم موردي المواد الغذائية لدول الخليج، ومن أهمها الحبوب والأرز واللحوم.

وفي الوقت الذي تعد «الهند»، فيه «ثالث أكبر مستورد للنفط عالميًا»، بعد الصين، والولايات المتحدة، بما قيمته نحو ١١٩ مليار دولار، فإن وارداتها النفطية من الخليج تمثل أهم مصادر حصولها على الطاقة، على الرغم من استفادتها من انخفاض أسعار النفط الروسي بسبب العقوبات الواقعة على موسكو، حيث تؤمن دول الخليج قرابة ٦٠٪ من احتياجاتها من الطاقة. وتأتي «السعودية»، في المرتبة الأولى، تليها «الإمارات»، فيما تعد «قطر»، المورد الرئيسي للغاز الطبيعي المسال، وتوفر لها نحو ٧٠٪ من احتياجاتها منه؛ وعليه، فقد بلغ حجم التبادل التجاري الهندي الخليجي عام ٢٠٢٢، نحو ١٥٤ مليار دولار، فيما كان ٥٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

وتشير هذه الحقائق إلى المصالح المشتركة، والمواقف المتماثلة بين الجانبين، إزاء عديد من القضايا الدولية، فالهند لها مصالح مشتركة قوية مع كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي لها مصالح مشتركة مع هذه الأقطاب الثلاثة؛ لذا كان من الصعب على كل منهما أن يتخذ موقفًا منحازًا لطرف على حساب الآخر في الحرب الأوكرانية. فيما تجلت أيضا هذه الروابط أيضا أثناء جائحة كورونا، حين أمدت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية «الهند»، بأطنان من أنابيب الأوكسجين. وحين حلت أزمة الحبوب، بسبب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، تم استثناء دول الخليج من حظر صادرات الهند من القمح. فيما تستفيد هذه الدول من الصعود التنموي الذي تحققه الهند في كل المجالات في خدمة مشروعاتها الاستراتيجية التنموية.

علاوة على ذلك، فإن العلاقات الهندية الخليجية تسير على المسار الاستراتيجي لكلا الجانبين، وتعد مرشحة للتنامي في المستقبل دون أن يعوقها الاقتراب الخليجي من باكستان، أو تبني السعودية لقضايا المسلمين حول العالم، بمن فيهم مسلمو الهند، الذين يمثلون قرابة ١٥٪ من تعداد سكانها.

وفي تأييد لهذا، أعلنت دول الخليج والهند يوم ٢٤ نوفمبر٢٠٢٢، إعادة إطلاق مفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين، في خطوة من شأنها تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات المشتركة. وتستفيد هذه الاتفاقية من الأرضية القوية لعلاقات التعاون القائمة بالفعل بينهما، كما تستفيد من الجولات السابقة للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وأسباب توقف هذه الجولات حتى يمكنها تحقيق النجاح في هذه المرة، حيث توفر مسارات لنمو الاستثمارات المتبادلة، والتي تتعدد فرصها في الهند التي تعد قارة بذاتها. وفيما يركز الجانب الخليجي على الأمن الغذائي والمعرفة والتكنولوجيا، فإن الجانب الهندي يركز على أمن الطاقة.

وتبدو أهمية هذه الاتفاقية في ضوء الدور المتعاظم للهند على الساحة الاقتصادية الدولية، وفي ظل تحقيقها مستويات نمو عالية تتجاوز١٠٪ سنويًا، وقدرتها على استيعاب الاستثمارات، وحرص تكتلات ودول كثيرة على عقد اتفاقيات وإقامة علاقات اقتصادية معها، مع توقع تجاوزها النمو الصيني. وبالفعل، تتقدم الهند بشكل كبير في قطاع تقنية المعلومات والقطاع الصناعي. وتشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع قطاعاته نموًا، وتدر على البلاد قرابة ١٣ مليار دولار سنويًا، بعد أن أصبحت تشكل مقرًا للعديد من شركات تكنولوجيا المعلومات الأمريكية العملاقة، يأتي هذا فيما تسعى دول الخليج إلى التحول الرقمي وتوطين العديد من الصناعات بها.

وترتكز اتفاقية التجارة الحرة المتوقعة على العلاقات الوطيدة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما السعودية، التي بدأت علاقاتها الدبلوماسية معها بعد استقلال الهند مباشرة عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات منحى تصاعديا، وتعددت الزيارات المتبادلة بين الدولتين، وغدت «الرياض»، حاليًا الشريك التجاري الرابع لـ«نيودلهي»، حيث تستورد منها ٢٠٪ من حاجتها للنفط، فيما تعد السعودية ثامن أكبر سوق للصادرات الهندية، كما أن الجالية الهندية بها – والتي تبلغ ٣,٥ ملايين شخص – هي أكثر العمالة الوافدة تحويلات مالية إلى بلادها.

في الإطار ذاته، شهدت العلاقات السعودية الهندية، «تحولا تاريخيا»، تمثل في «إعلان دلهي»، عام ٢٠٠٦، أثناء زيارة الملك «عبد الله بن عبد العزيز»، ثم «إعلان الرياض»، عام ٢٠١٠، الذي مثل قيام الشراكة الحقيقية بين البلدين، وتأسيس «لجنة سعودية هندية»، تعمل على تنمية المصالح المشتركة. وبعد زيارة سمو ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، إلى الهند عام ٢٠١٩، قام رئيس الوزراء الهندي، «نار بندرا مودي»، بزيارة الرياض، وأعلن ولي العهد السعودي، أن هناك فرصًا للاستثمار بالهند بأكثر من ١٠٠ مليار دولار. وسبق «لمودي»، أن زار السعودية عام ٢٠١٦، ونتج عن زيارته في ٢٠١٧ و٢٠١٨، استثمارات سعودية في تكرير النفط والبتروكيماويات، والمشاركة في مشاريع الإسكان، وإنتاج الكهرباء، ومن أبرز المشاريع التي تعمل عليها البلدان مصفاة «راتنا غيري»، التي تبلغ تكلفتها ٤٤ مليار دولار.

أما «الإمارات»، التي بدأت علاقاتها الدبلوماسية مع «الهند»، عام ١٩٧٢، فقد أعلنت في فبراير ٢٠٢٢، إقامة الشراكة الاقتصادية الشاملة معها؛ لتدشن حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات التاريخية، وغدت بذلك ثالث أكبر شريك تجاري لها. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى زيادة التجارة الثنائية غير النفطية إلى ١٠٠ مليار دولار خلال ٥ سنوات. ومن المعلوم، أن «دبي»، ظلت تمثل فترة طويلة مركزًا تجاريًا إقليميًا لإعادة تصدير المنتجات الهندية. وتعد زيارة رئيس الوزراء الهندي للإمارات عام ٢٠١٥، «نقطة تحول»، رئيسية في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تجاوز حجم التجارة بينهما قرابة ٦٠ مليار دولار، بينما كان لا يزيد على ١٨٠ مليون دولار في السبعينيات، فيما نمت الاستثمارات المتبادلة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى٢٠٢١، لأكثر من ٥٧ مليار دولار، تمثل نسبة الاستثمارات الهندية فيها نحو ٥٤٪.

وتمتد جذور العلاقات الهندية الكويتية منذ القدم في شتى المجالات، وازدهرت في مطلع القرن العشرين إبان حكم الشيخ مبارك الكبير، وكانت السفن التجارية الكويتية تحمل اللؤلؤ والتمور والبضائع إلى القارة الهندية، وتعود محملة بالمنتجات الهندية. وفي يونيو ١٩٦٢، بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتمثل الجالية الهندية في الكويت ٢٦٪ من إجمالي الوافدين البالغ عددهم ٣,٤ ملايين شخص، وتبلغ نسبتهم في عدد سكان الكويت ٣٠٪، أما حجم التبادل التجاري بينهما، فيبلغ نحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٢٢، فيما بلغ حجم الاستثمارات الكويتية في الهند ٥,٥ مليارات دولار عام ٢٠٢١، مع توقع زيادتها إلى نحو ١٠ مليارات دولار.

وكبقية دول الخليج تعد الجالية الهندية في «قطر»، هي الأكبر، وبلغ عددها نحو ٧٠٠ ألف شخص، وترجع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى أوائل سبعينيات القرن الماضي، حين تم تعيين أول قائم بأعمال للسفارة القطرية في «نيودلهي»، عام ١٩٧٣، وأول سفير في ١٩٧٤. وفي ٢٠٢٢ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من ١٨ مليار دولار. وتستورد «الهند» من «قطر»، الأمونيا، واليوريا، والبولي إيثلين، والبوروبلين. وتعتبر «نيودلهي»، أكبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال من الدوحة، حيث غدت رابع أكبر وجهة له بعد اليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، ويتم استيراده بموجب اتفاقية وقعها الجانبان عام ١٩٩٠، بـ٧,٥ ملايين طن سنويًا لمدة ٢٥ عاما. وفي ديسمبر ٢٠١٥، تم الاتفاق على زيادة هذه الكمية بمليون طن سنويًا. ولدى تبادل الزيارات بين زعماء البلدين عام ٢٠١٦، تم التوقيع على ٦ اتفاقيات في عدة مجالات، أهمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ووفقًا لـ«غرفة تجارة وصناعة قطر»، هناك أكثر من ٦ آلاف شركة هندية كبيرة وصغيرة تعمل في قطر، وبلغ استثمارات هذه الشركات نحو ٤٥٠ مليون دولار، فيما يبدي «جهاز قطر للاستثمار»، رغبته في الاستثمار في السوق الهندي في مشاريع البنية التحتية والعقارات ومحطات الكهرباء، وفي ٢٠١٩ اشترى الجهاز ٢٥٪ من شركة «أداني» لتوزيع الكهرباء، بقيمة بلغت ٤٥٠ مليون دولار.

وأقامت «سلطنة عُمان»، سفارتها في «نيودلهي»، عام ١٩٧٢، فيما يعمل على تطوير العلاقات بين البلدين، لجنة مشتركة، برئاسة وزيري التجارة والصناعة لكلا البلدين. ويعد التعاون الأمني البحري في مجال مكافحة القرصنة من أكبر مجالات التعاون بينهما. وتضم الجالية الهندية نحو ٤٩٢ ألف شخص أي ما يقارب ١٠٪ من إجمالي سكان السلطنة البالغ ٥,٦ ملايين نسمة، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين ٦,٧ مليارات دولار في ٢٠٢٢. وتحتل الهند المركز الثاني، بعد الصين في قائمة الدول المستوردة من السلطنة، بحجم واردات بلغ العام الماضي ٤,٩ مليارات دولار، فيما تقوم نحو ٦ آلاف شركة هندية بالاستثمار في السلطنة بإجمالي رأسمال ٣٣,٤ مليار دولار.

أما «مملكة البحرين»، التي بدأت علاقاتها الدبلوماسية مع «الهند»، عام ١٩٧١، فقد وقفت مع ترشيحها كي تكون عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي ديسمبر ٢٠٠٧ أقامت «الجمعية البحرينية الهندية»، في المنامة ندوة لتعزيز العلاقات بين البلدين. وفي ٢٠١٤، زار جلالة الملك الهند، وتم توقيع العديد من مذكرات التفاهم. وفي الوقت الحالي، يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من ١,٤ مليار دولار بصادرات هندية تزيد على ٩٠٠ مليون دولار، وصادرات بحرينية تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار. وقد اختارت العديد من الشركات الهندية إنشاء مشروعاتها الصناعية والتجارية في البحرين، فيما يعد الألومنيوم والمنتجات النفطية، أهم صادرات البحرين للهند. ويعمل على تطوير العلاقات بينهما اللجنة العليا المشتركة، وكذلك «منتدى الأعمال البحريني الهندي»، والتواصل بين سمو ولي العهد رئيس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد»، ورئيس الوزراء الهندي، ولقاءات وزيري خارجية البلدين.

على العموم، تمثل العلاقات الثنائية بين كل من دول «مجلس التعاون الخليجي»، و«الهند»، «أساسًا قويًا»؛ لقيام اتفاقية التجارة الحرة الخليجية-الهندية، التي تعد إضافة نوعية إلى خصوصية تلك العلاقة المستمرة من قرون، وتعزز مكانة المجلس كقوة إقليمية في الاقتصاد الدولي لمجموعة الدول النامية، الذي تعد الهند أحد أهم أعمدتها.

في ذكرى «يوم الأرض»..

باقون كصخرة «سيزيف» في هذه الأرض المباركة

بقلم:
تيسير خالد ○

عاما بعد عام يحيي الفلسطينيون في الثلاثين من مارس في فلسطين التاريخية وفي مناطق اللجوء والشتات والمهاجر يوم الأرض الخالد باعتباره يجسد من خلال المعاناة والتضحيات الجسام تلك العلاقة المصيرية، التي لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ، الذي تحاول حكومات إسرائيل وقيادات الحركة الصهيونية تزويره وتوظيفه كأداة لفبركة تاريخ وهمي لهذه البلاد وفبركة وعي زائف يستمد روايته من الأساطير وأقوال العرافين والمؤرخين الكذابين، كما يفعل بتسلئيل سموتريتش وغيره من الفاشيين العبثيين في دولة الاحتلال، في خدمة سياستها العدوانية التوسعية والعنصرية الكريهة، وهو عنوان صمود أسطوري أعطى لفلسطين هويتها الوطنية والتاريخية الحقيقية إلى الأبد، وصخرة على صدور قادة إسرائيل والحركة الصهيونية، كصخرة سيزيف، يعيشون معها عذابا أبديا يلاحقهم على أكاذيبهم وأساطيرهم وجرائمهم.

فالأرض كانت وما زالت جوهر الصراع مع الاحتلال ومشروعه الاستيطاني الاستعماري القائم على سياسة الإحلال والإقصاء وتشريد شعب فلسطين عن أرض آبائه وأجداده وما يرافق ذلك من انتهاكات وجرائم كانت في قلب مشاريع الحركة الصهيونية بدءا بجرائم الاستيطان في ظل الانتداب وجرائم التطهير العرقي التي رافقت نكبة عام ١٩٤٨، مرورا بمشاريع وزارة الداخلية الإسرائيلية ومخططاتها التي تستهدف إفراغ الجليل من سكانه الأصليين والاستيلاء على أراضيهم وتهويدها وصولا إلى يومنا هذا وما نشهده من سياسات وإجراءات حكومة نتنياهو لتكثيف الاستيطان ونهب الأرض وتدمير مقومات وأسس قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

على أن إحياء هذه الذكرى الخالدة ليس فقط للوقوف أمام المعاني العظيمة لأحداث الثلاثين من مارس عام ١٩٧٦ بقدر ما هي مناسبة لاستنهاض القوى في مواجهة الحرب المفتوحة، التي تشنها إسرائيل لفرض تسوية تصفوية للقضية الفلسطينية من خلال مشاريع التهويد والأسرلة لمدينة القدس (١٠) بالمئة من مساحة الضفة الغربية، والتنازل عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وحل وكالة الغوث، التي تقدم الخدمات لأكثر من خمسة ملايين لاجئ في الأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا، في أكثر من ٧١١ مدرسة و١٤٣ عيادة صحية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة على فلسطين من النهر إلى البحر وضم الكتل الاستيطانية وما يسمى المستوطنات المعزولة والبؤر الاستيطانية بمجال حيوي يتراوح بين ١٥ – ٢٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية ليرسو الحل كما يخطط قادة تل أبيب على كيان فلسطيني مقطع الأوصال، أشبه بالمعازل في قطاع غزة وفي مناطق (أ + ب) وبعض الجيوب في مناطق (ج) لا سيادة له على الأرض مع بقاء المياه الإقليمية والأجواء والموجات الكهرومغناطيسية تحت السيطرة الكاملة لدولة الاحتلال .

وعندما يكون الأمر كذلك، وهو كذلك فعلا، فلا بد من رد وطني فلسطيني مناسب على سياسة الاحتلال يخرج من أسر السياسة الانتظارية والمراهنة على ما يمكن المراهنة عليه في ضوء تجارب مرة ومريرة على امتداد سنوات ما بعد أوسلو الأولى الطويلة، وذلك بالعودة إلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة عام ٢٠١٨، وقرارات المجلس المركزي في دوراته المتعاقبة ، التي أرست أساسا سياسيا صالحا لخارطة طريق وطنية وبرنامج مواجهة وطنية واسعة وشاملة مع الاحتلال، وحددت سلسلة من الإجراءات والخطوات التي ينبغي القيام بها والبدء بمعالجة ما نحن فيه من انقسام مدمر أفسد الحياة السياسية والدستورية لنخطو موحدين، ما أمكن ذلك، نحو فك ارتباط مع سلطات الاحتلال على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والإدارية بخطوات مدروسة نضع من خلالها أقدامنا على أرض صلبة تحملنا نحو عصيان وطني شامل تحميه انتفاضة شعبية عارمة وقيادة وطنية موحدة، عصيان يدفع المجتمع الدولي إلى التدخل والضغط على دولة الاحتلال ودفعها إلى الكف عن التصرف كدولة استثنائية فوق القانون الدولي والشرعية الدولية.

وذلك جنبا إلى جنب مع دفع ملف الاحتلال والاستيطان في محكمة العدل الدولية نحو نهاياته، بما في ذلك إنشاء سجل للأضرار الناجمة عن الاحتلال الدائم وعن الاستيطان، كما كان الحال مع فتوى المحكمة في يوليو من عام ٢٠٠٤ حول جدار الفصل العنصري، والعودة إلى نقل ملف الاستيطان إلى مجلس الأمن الدولي باعتباره وفق القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، ووفق نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ في مادته الثامنة جريمة حرب ، ومطالبته تحمل مسؤولياته في دفع إسرائيل إلى احترام قراراته والامتثال لها بما فيها القرار ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ ودعوة السيد كريم خان المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية فتح تحقيق قضائي فوري في جرائم الاستيطان والشروع من دون تردد في مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم في الكنيست الإسرائيلي، الذي بات المستوطنون يحتلون ١٢ بالمئة من مقاعده ، وفي جهاز القضاء والحكومة وأذرعها المختلفة بدءا بالإدارة المدنية ومكتب منسق المناطق وانتهاء بمجالس المستوطنات وجلبهم إلى العدالة الدولية.

○ عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الأديب السياسي والسياسي الأديب

بقلم:
سهيل كيوان ○

كثيرًا ما يثار السُّؤال حول أديب ما متورِّط في العمل السياسي، ومدى تأثير السياسة على نوعيّة أدبه ومستواه، وهل في هذا ضرر للعملية الإبداعية، أم أنَّ السّياسة ضرورة لا بد منها للأديب، خصوصًا الذي يعيش في منطقة مشتعلة لا تتوقف فيها الحراكات السياسية، وهو جزء من شعب يخوض نضالاً تحرّريًا! لأنّها جزءٌ من حياته وحياة مجتمعه وشعبه، ولا يمكن له بأي حال أن يقف موقف المتفرج إزاءها، وإلا وجد نفسه معزولا عن واقعه.

إذا كان الأديب مبدعًا في الأصل، فهو يرى في السّياسة رافدًا من روافد أدبه، فيبحث عن جذور الأزمات واشتباك السياسي مع الاجتماعي والتاريخي والنفسي، العام والشخصي، القومي والوطني، والإنساني العام الأممي، فينقل التفاصيل الأشدّ حساسية، والتي يعرفها من خلال الحياة اليومية للناس، من دون تحيز فئوي أو حزبي، أو غيرها من التصنيفات.

أما السياسي الذي يمارس الأدب وخصوصًا الشِّعر، فنجد أن أكثره شعر مباشر، وهو شعر منبر تحريضي يراعي ما يظنُّه مزاج الجمهور، وفي أغلب الأحيان يكون متخلفًا جدًا عن المزاج الحقيقي للجمهور، فجمهورنا بات متذوّقًا للشِّعر الأعمق، ويميل مزاجه إلى النَّبرة المنخفضة والهدوء والتروّي، وترك مساحة للمتلقي للتأويل، ومنحه فرصة للاجتهاد.

لعب الشُّعراء والأدباء الفلسطينيون المحلّيون دورًا مهمًا في بلورة الهوية القومية الفلسطينية، والتعبير عن النكبة قبلها وخلالها وبعدها، وكانت هنالك ضرورة لتأكيد الهوية والانتماء في مواجهة المحو وإنكار وجود شعب فلسطيني من أساسه، ولهذا كان شعرهم قريبًا إلى المباشرة، وأكثره كان على النمَط العمودي، أو شعر التفعيلة لإلقائه أمام جمهور، كي يحفظه الجمهور ويردّده بسهولة. ولكن أدبنا تخطى مرحلة تأكيد الهوية الأساسي، وانتقل إلى مراحل متقدمة، تتغلغل في العمق والنظرة الشاملة.

إذا نظرنا إلى أنجح الأدباء الفلسطينيين وأكثرهم رواجًا، نجد أن للقضية الفلسطينية النصيب الأكبر من أدبهم، ولكن القضية لم تصنع شاعرًا ولا أديبًا، فمن كان شاعرًا أو كاتبًا في الأساس، تطرّق في أدبه إلى قضية شعبه، ولكن بجماليّات ميّزته كمبدع، فحظي باعتراف واحترام النقاد والقرّاء، ولو طلبتُ منه قطعة أدبية أو قصيدة عن موضوع آخر غير القضية الفلسطينية، لأبدع فيها مثلما أبدع في توصيل قضيته السياسية.

وعلى الصعيد العربي العام، لا نكاد نجد كاتبًا أو شاعرًا عربيًا ذا شأن، إلا وكانت القضية الفلسطينية من بين أولويات اهتمامه، وهؤلاء لم يفصلوها عن قضايا الشعوب العربية عامة، فهي قضية واحدة متداخلة بعضها ببعض، أزمة الديمقراطية والجهل والتجهيل والاحتلال والاستعمار؛ قوى تكمّل بعضها بعضًا، ابتليت فيها أمّتنا مثل أمم كثيرة على نطاق العالم.

يوم السبت الماضي، حضرتُ كضيف مهرجان الشِّعر الذي أقيم في سخنين، والذي دعا إليه الاتحاد القطري للأدباء الفلسطينيين ومؤسّسة محمود درويش، تحت شعار «الشعر الفلسطيني سلاحًا»، بمشاركة عشرات الشعراء والشاعرات والمثقّفين، والحقيقة أنّه كان هناك بعض من قدّموا ما يمكن أن يُمتع ويوصلَ الفكرة، في قوالب شعرية جميلة ولغةٍ راقية ومرهفة، وهذا ما رأيت فيه سلاحًا بالفعل، لأنّه يصل القلب ويحرّك المشاعر ويرتقي بالقضية في قوالب جمالية. في الوقتِ ذاته كان هناك الكثير من «الشعر» المباشر، أو الشِّعر المنبري الذي تخطّته التجربة الشعرية الفلسطينية المحلية منذ عقود، وانتقلت إلى درجات متقدّمة من التكامل بين جماليات اللغة الشِّعرية والفكرة والسّياسة، وقد تكون تجربة الشُّعراء الفلسطينيين هي الأرقى على مستوى العالم العربي، في دمج الشعر بمستواه الراقي الفني مع الفكرة السّياسية، ولهذا على الشعراء الذين ما زالوا يراوحون هناك أن يستخلصوا العبر، وأن يتحرروا من ما سماه النقاد «الثقب الأسود»، الذي يمتصّ الطاقة ويخفي النور، لقد ابتعدنا منذ زمنٍ عن مرحلة إثبات الذات مباشرة على طريقة «سجِّل أنا عربي»!

من المُثلج للصدر أنني لقيتُ تجاوبًا كبيرًا مع مقال نشرته سابقا، وتناولتُ فيه وجود اتحادَين للكتّاب والشعراء العرب بدلاً من واحد، وقد عبّر عشرات من الشُّعراء والكتاب والمثقفين عن تأييدهم لما نُشر، وعن رغبة حقيقية في اتّحاد واحد وليس في اتّحادينَ، وبادر بعض الأخوة للتواصل معي للإعداد لبرنامج عمل جاد لتنفيذ الفكرة، وهذا يحتاج إلى نوايا صادقة من الجميع لتحويل الفكرة إلى حقيقة.

○ كاتب وناقد من فلسطين